المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: السياسة الاقتصادية الأوربية في المنطقة العربية
اسم الكاتب: هناء حسن عبيد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/2176
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 06:18 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

السياسة الاقتصادية الأوربية في المنطقة العربية

أعداد هناء حسن عبيد

المقدمة

تشكل الشراكة الاورو متوسطية المسماة أيضا (بعملية برشلونة)والتي تأسست عام ١٩٩٩ أكثر مساعي الاتحاد الأوربي شمولية لأعداد مفهوم إقليمي عالمي لحوض البحر المتوسط ،وقد أعدت هذه الشراكة مثالاً طموحاً لكيفية صياغة السياسة الخارجية الأوربية المشتركة مستقبلاً تجاه دول خارج الاتحاد الأوربي (ما يدعى العالم الثالث). إذ تتبع سياسة التوجه الاقتصادي لدول الاتحاد الأوربي نحو المنطقة المتوسطية من تطور عملية التكامل والاندماج الأوربي ومن ثم بروز الاتحاد الأوربي كقوة اقتصادية قادرة على ان تؤدي دور مهم في السياسات العالمية،إذ أن دول الاتحاد الأوربي التي وقعت معاهدة ماستريخت عام ١٩٩٢تعرف أهمية جنوب وشرق حوض البحر المتوسط وشرقه بالنسبة أليها والتي تشكل البلدان العربية أبرزها،إذ تعد هذه الدول باب أوربا نحو العالم الثاني وترتبط بها سياسات اقتصادية وثقافية وأمنية وثيقة.ولأنه دول الاتحاد الأوربي لا يمكنها المحافضة على رفاهيتها ألا عندما يتمتع جيرانها المباشرون بالاستقرار وقد نصت هذه الشراكة على فتح الأبواب أمام دخول سلع الدول المتوسطية إلى أسواق الاتحاد الأوربي والاستفادة من الاستثمارات المتبادلة ونقل المعرفة والمهارة،وتفاهم أوسع في الميادين الثقافية والحضارية والإنسانية ويشمل التعاون في مجالات الاقتصادية والاجتماعية بهدف أقامة منطقة رخاء وسلام وتبادل تجاري حر.

الفصل الأول: إبعاد السياسة الاقتصادية الأوربية –المتوسطية

عرفت المنطقة الاورومتوسطية اتفاقيات تعاون على مدى عقود من الزمن وكانت من أبرزها(مع تركيا عام ١٩٦٣،ومع مالطا عام ١٩٧٢،ومع قبرص عام ١٩٧٣،والحوار العربي الأوربي في عام ١٩٧٣)، ولم تبدأ فكرة الشراكة الاورومتوسطية بالتبلور إلا في عام ١٩٩٢عندما أصدرت دول الاتحاد الأوربي، تحت تأثير فرنسا،وإيطالي،وأسبانيا وثيقة سميت"السياسة المتوسطية المتجددة"التي شملت جوانب عديدة للتعاون المالي ودعم الإصلاحات البنيوية لدول جنوب بحر المتوسط والبدء بسياسة انفتاح وإصلاح اقتصاديين[١] وقد أثارت الدعوة إلى عقد مؤتمر برشلونة المتوسطي للشراكة والتعاون إشكالية مشاركة دول غير متوسطية كالولايات المتحدة الاتحاد الروسي،الأمر الذي دفع بقيادة الاتحاد الأوربي إلى قمة(مايوركا)عام ١٩٩٠الى عدم الموافقة على مشاركة كل من الولايات المتحدة وروسيا كبلدان غير متوسطية ويوغسلافيا وليبيا كبلدان تفرض عليها الولايات المتحدة الأمريكية عقوبات دولية[٢] ففرنسا تعارض مشاركة الأطلسي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية في الوحدة الأوربية مع الإقرار بأن الولايات المتحدة الأمريكية قادرة على التدخل في شؤون الاتحاد الأوربي والتأثير فية أكثر من أي عضو داخل الاتحاد الأوربي،وخاصة إن التحالف الفرنسي–الألماني بعد تحقيق الوحدة الألمانية،ودعوة فرنسا إلى تعزيز برنامجها النووي وتطويره ودفع عدداً من الدول الأوربية إلى إفساح المجال

[١] عبد الله التركماني،العرب والشراكة الاورومتوسطية،www.mak tobblog.com

[٢] علي الحاج،سياسات دول الاتحاد الأوربي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة،مركز دراسات الوحدة العربية،بيرون–لبنان،شباط،٢٠٠٥،ص٢٢٨.

إمام دور أمريكي في القارة الأوربية[٣] وقد تمت المقايضة باستبعاد ليبيا عن المشاركة في مؤتمر برشلونة مقابل عدم عودة كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي اللذان حظرا بصفة مراقب بينما لم تحضر ليبيا مطلقا،وان استبعاد الاتحاد الأوربي لبلد متوسطي عضو في المجتمع الدولي لا يتوافق مع فكرة التعاون والشراكة التي طرحها الأوربيين في مواجهه كل من الأطلسي والشرق أوسطية كما انه يتعارض مع منطق المصالح المشتركة التي تربط معظم دول الاتحاد الأوربي بليبيا من حيث التبادل التجاري والاقتصادي الذي يفوق سبعة أمثال التبادل الثنائي بين دول المتوسط[٤].

وبناء عليه سوف نتناول في هذا الفصل البعد الاقتصادي والبعد السياسي للسياسة الاقتصادية الاوربية–المتوسطيةفي مبحثين:

المبحث الاول: البعد الاقتصادي للسياسة الأوربية –المتوسطية

يعود الاهتمام الأوربي بتطوير العلاقات الاقتصادية مع المنطقة العربية إلى زمن بعيد،إذ كانت الدول الأوربية تعد هذه المنطقة العربية سوقاً أساسياً لتصريف منتجاتها الزراعية والصناعية ،إلا إن التطورات التي حدثت على الساحة الأوربية أدت إلى انظمام دول أوربية جديدة،وما تبعها من أحداث إقليمية وداخلية في بعض بلدان المنطقة العربية نتيجة انتهاء الحرب الباردة،وقد دفع بدول الاتحاد الأوربي إلى أتباع سياسة جديدة إلى تأطير سياسات التعاون الأوربية – المتوسطية في أطار شراكة اقتصادية وسياسية واجتماعية متكاملة٥.

إن الدوافع الاقتصادية قد تحتم على الأوربيين اختيار الطريق لاندماجهم الإقليمي وصولا إلى وحدتهم السياسية التي توجت في (معاهدة ماستريخت)في عام ١٩٩٢ وتأسيس قواعد ومبادىء راسخة للسلم والاستقرار الأوربيين،واضعين بنظر الاعتبار دروس الماضي الأليم وويلات حروبه،وفأن الدافع الاقتصادي الذي حتم عليهم إن ينتهجوا سياسة جديدة في حوض البحر المتوسط بعد متغيرات الشرق الأوربي وتداعياته الدولية في انتهاء القطبية الثنائية وبروز نظام دولي مهيمن عليه قوة عسكرية واحدة سيطرت على منابع النفط الاستراتيجية وهيمنتها على حركة التجارة والاقتصاد الدوليين٦ وقد اعتمدت دول الاتحاد الأوربي سياسات اقتصادية تهدف إلى تخصيص موارد المالية لمساعدة بلدان المنطقة العربية بشكل عام والمغرب العربي بشكل خاص اذ ضاعفت المعونة المقدمة إلى دول جنوب شرق البحر المتوسط إلى 2.9 مليار دولار في الفترة الممتدة بين عامين ١٩٩٥-١٩٩٦ وذلك لتحديث وإصلاح اقتصاديتها٧.

وفي ضوء ذلك فأن من بين الملفات التي ناقشها مؤتمر برشلونة الملفين الاقتصادي والمالي فضلا عن مشروع بناء منطقة الرخاء المشتركة إذ أكد المشاركون في هذا المؤتمر على الأهمية المرتبطة بالتطوير الاقتصادي والاجتماعي الدائم والمتوازي في إطار تحقيق هدفهم لبناء منطقة رخاء مشتركة وفي الوقت الذي يعترف فية المشاركون بالصعوبة الناجمة عن مسالة الديون التي يمكن أن تثار من اجل التطوير الاقتصادي في دول حوض البحر المتوسط ' فإنهم يأخذون بنظر

---

[٣] ناصيف حتي،القوى الخمس الكبرى والوطن العربي:دراسة مستقبلية،مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي،حوار العرب والعالم ،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية،١٩٨٧،ص٣٦.

[٤] علي اوحيد،شكوك ومخاوف،عربية حول نظرة الغرب الى المتوسط،صحيفة العرب،١٣/١٠/١٩٩٥.

[٥] علي الحاج،مصدر سبق ذكره،ص ٢٣٤

[٦] ناظم عبد الواحد الجاسور،تأثير الخلافات الأمريكية –الأوربية على قضايا الأمة العربية حقبة ما بعد الحرب الباردة،مركز دراسات الوحدةالعربية،بيروت–لبنان،كانون الثاني،٢٠٠٧ ،ص١٧٧

[٧] علي الحاج،مصدر سبق ذكره،ص ٢٣٤

اعتبارهم علاقاتهم ويتابعون الحوار من اجل التواصل إلى تقدم في المحاور الأخرى[٨] وقد حددوا المشاركون الأهداف التالية[٩] :

١- تسريع ايقاع التطوير الاجتماعي –الاقتصادي الدائم .

٢- تحسين شروط حياة السكان وزيادة مستوى الاستعمال وتقليل فجوات التطور في المنطقة الاورو- متوسطية.

٣- تشجيع التعاون والاندماج الإقليمي.

ومن اجل الوصول إلى هذه الأهداف فأن المشاركين في المؤتمر اتفقوا على تشييد الشراكة الاقتصادية والمالية اخذين بنظر الاعتبار درجات الاختلاف في التطور والتي تتأسس على:

١- إنشاء منطقة للتبادل –الحر.

٢- الزيادة الجوهرية للمساعدة المالية من الاتحاد الأوربي لشركائه

٣- تنفيذ التعاون والانتشار في مجالات معينة[١٠].

وعلى الرغم من عدم أدراج الاتحاد الأوربي لبلدان الخليج العربي ضمن سياسة (الشراكة الأوربية-المتوسطة)إلا إن مدرك الأهمية التعاون الاقتصادي بينه وبين بلدان مجلس التعاون الخليجي اذ تمتلك هذه البلدان ثورة نفطية ضخمة تقدر بحوالي٤٥%من الاحتياطي العالمي و٢٠%من إنتاج الخام العالمي مقارنة بعدد سكانها البالغ ٢٨ مليون نسمة ومساحتها البالغة ٢.٦ مليون متر مربع وهي تقوم بتزويد الدول الاتحاد الأوربي بما يزيد على خمس احتياجاتها من البترول الخام[١١].

فضلاً عن أهمية الاستثمارات الخليجية في دول الاتحاد الأوربي والبالغة حوالي ٤٠% من إجمالي الأستثمارات الخليجية في العالم[١٢] ويهدف المشروع المتوسطي إلى تحقيق الأبعاد الاقتصادية لدل الاتحاد الأوربي التي يمكن وصفها بإعادة ترتيب المصالح الأوربية وتطلعاتها السياسية الإقليمية والدولية وتسير دقة التوجيهات الاقتصادية في المنطقة المتوسطية إذ تسعى دول الاتحاد الأوربي من خلال هذه الشراكة إلى تحقيق إبعادها الاقتصادية التالية:-

١- الحد من الهجرة المتزايدة لابناء دول جنوب وشرق المتوسط الى دول الاتحاد الاوربي .

٢-تطوير عملية الاندماج الاوربي من خلال الحد من الاثار السلبية التي تعكس علية نتيجةتدهور الاوضاع الاقتصادية لبلدان حوض البحر المتوسط .

٣-ابراز الاتحاد الاوربي كقوة اقتصادية دولية قادرة على التاثير في حل الازمات الاقليمية الطارئة.

٤-تخفف مزيد من الاندماج والتكامل الاقتصادي من اجل تطوير منطقة حوض البحر المتوسط وتأهليها لتصبح منطقة تعاون ولضمان السلام والاسقرار على المدى الطويل[١٣].

وبهذا يمكن القول ان البعد الاقتصادي اهمية كبيرة للشراكة الاوربية –المتوسطة اذا اصبح هذا البعد المحرك الرئيسي لسياسات التعاون الاوربي _العربي.

---

[٨] ناظم عبد الواحد الجاسور،تأثير الخلافات الأمريكية –الأوربية على قضايا الأمة العربية حقبة ما بعد الحرب الباردة،مصدر سبق ذكره،١٧٧.

[٩] المصدر نفسه.

[١٠] المصدر نفسه.

[١١] الاتحاد الاوربي ودول الخليج العربي **www.europa.en.int**

[١٢] محمد سعدي ابو عامر العلاقات العربية الاوربية،مجلة السياسة الدولية مركز الاهرام للدراسات والبحوث الاستراتيجية القاهرة العدد١٣٨ ،٢٠٠٤،ص٥٧

[١٣] بشارة خضر،"البحر المتوسط بين المحاولات المنفردة والمشاريع المندمجة، دراسات دولية العدد٣٩، شباط، ١٩٩١، ص٤٩.

المبحث الثاني: البعد السياسي للسياسات الاقتصادية الاوربية المتوسطية

ان الاهتمامات السياسية لدول الاتحاد الاوربي في المنطقة العربية واسعة النطاق وتتقارب هذة القضايا السياسية من مسائل تتعلق بحقوق الانسان والديمقراطية وسيادة القانون وتأكيد ضرورة التزام الدول بمبادى وقواعد القانون الدولي الى قضايا اخرى ترتبط بالحل السلمي للنزاعات الدولية ونزع السلاح ومكافحة الارهاب والحدية المتضلمة وعدم استخدام القوة في العلاقات الدولية هذه المسائل تشكل هدفا سياسياً واقتصادياً للسياسات الاوربية تجاه المنطقة نضراً لترابطها بعضها البعض[١٤].

وان المصالح السياسية الاوربية في المنطقة العربيةتكمن في توسيع سبل التعاون مع البلدان العربية المتوسطة والغير متوسطية كونها تعد دول الجوار الجغرافي وتربطها بأوربا علاقات تاريخية تتميزت بالاعتماد المتبادل ولاتقصر الابعاد السياسية لمشروع الشراكة الاوربية –المتوسطية على البلدان العربية فقط،بل على بلدان المنطقة العربية كافة اذ يهدف مؤتمر برشلونة الى تعزيز الاستقرار الاقليمي في دول جنوب وشرق المتوسط[١٥].

ولقد راهنت المجموعة الاوربية منذ بروزها كقوه اقتصادية على ارساء سياسية اوربية متوسطة قائمة على المصالح المشتركة بين الدول الاوربية الغربية اولاً ومن ثم بين ضفتين المتوسط وبخاصة في الامن وقد استمرت هذة المراهنة سنين عديد وكانت تتراجع وتتقدم للضروف الداخلية الاوربية فقد كانت هناك نقاط حساسيه نشيد والنقاش وتتجاذب كل الاطراف ومنها[١٦]:

١- لم تكن هناك سياسية متجانسة للمجموعة الاوربية بصدد والقضايا الدولية والاقليمية.

٢-طغيات الصراع مابين الشرق والغرب على مجمل القضايا الاخرى .

٣-ان الضفة الاطلسية كانت من اكثر ما يشد السياسات الاوربية نحو التعاون مع الولايات المتحدة الامريكية.

٤-ان المعارضة التي كانت تبديها بعض القوى الاوربية ازاء الهيمنة الامريكية نادراً ماتحقق بعض المكاسب السياسية في ظل توازن دولي غير مستقر.

وقد حاولت المجموعة الأوربية اختراق الجدران الصد المعارضة لسياستها المتوسطة، والدفع بمسيرة التعاون مع دول الجنوب الى الإمام وهذا جاء استغلالاً لضر وف إقليمية أفسحت المجال لهذه السياسات ان تأخذ مكانها كبديل،وهذا ما اوجدته صبغة الحوار الذي املته مصالح اوربا بالدرجة الاولى ولاسيما انها ادركت بعد انحسار السياسة السوفيتية والامريكية عن المنطقة،وان ضمان الامن والاسقرار في المنطقة الشرق الاوسط لايمكن ان ينفصل عن الاستقرار الامني والسياسي في منطقة الحوض المتوسط[١٧].

وقد شهدت حوض البحر المتوسط العديد من المشاريع والتطورات بهدف الوصول الى اقل صيغ للتعاون والشراكة وكان الانطلاق من قمة هلسنكي العام ١٩٧٥ اذ ان شعار المؤتمر "الامن والتعاون الاوربي" بتشجيع العديد من الدول للعودة الى اطلاق ،"ميثاق المتوسط "كما هو مقترح الاسباني وكذلك رغبة ايطاليا في عقد مؤتمر للامن والتعاون في البحر المتوسط[١٨].

---

[١٤] د.علي الحاج ،مصدر سبق ذكرة ،ص٢٣.

[١٥] المصدر نفسه.

[١٦] ناظم عبد الواحد الجاسور ،تأثير الخلافات الامريكية –الاوربية.)مصدرسبق ذكرة ص١٧١-١٧٢.

[١٧] ناظم عبد الواحد الجاسور ،السار الفرنسي والسياسية الامريكة لفرنسا(١٩٨١-١٩٨٦)مجلة العلوم السياسية (بغداد)العدد٤ ،حزيران-١٩٨٩.

[١٨] بشارة خضر ،اوربا الوطن العربي :القرابة والجوار ،نقلة الى العربيةجوزيف عبد اللة ،بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٩٣،ص٩٥.

وان اهمية البعدالسياسي للشراكة الاوربية –المتوسطة تكمن في تحقق الامن والسلام العادل والشامل في المنطقة العربية والحد من النزاعات والحروب بين بلدانها،فالصراع العربي–الاسرائيلي يشكل احد العقبات الرئيسة في وجة التعاون بين بلدان المنطقة واوربا،لذلك سعت السياسات الاوربية من خلال مؤتمر برشلونة وبعده لزيادة دورها من خلال تقوية البعد السياسي لدعمها عملية السلام في الشرق الاوسط كون هذه العملية مرتبطة الى حد كبير بنجاح الشراكة الاورومتوسطةالتي لم يكن اليها التوصل لولا البدايات الناجحة لعملية السلام في التسعينيات من القرن العشرين[١٩].

ولقد شكل "المشروع المتوسطي" الذي يؤيدة العرب سياسياً محاولة اوربية منافسة "لمشروع الشرق اوسطية" الذي تسعى الولايات المتحدة الامريكية لتسوية في المنطقة،الذي يؤدي الى زيادة النفوذ الامريكي الاسرائيلي فيها،وان كل من المشروع الامريكي والاوربي يلتقيان حول عدد من الاسس التعاونية منها مفهوم الامن والتعاون الى حل النزاعات وله مؤسسات وقواعد الى جانب عدد من الدول الاعضاء المعنية للمشروعين يختلفان جذرياً عندما تقارن بينهما على ارض الواقع اذ تختلف هذا المشروعات الواحد عن الاخر في منطلقاته وهوياته وافاقه "فالشرف الاوسطي" هي الجزء الاهم في عملة السلام في المفهوم الامريكي –الاسرائيلي اذ انها تعمل على دمج اسرائيل في المنطقة اما"المشروع المتوسطي" فهو خطوة متقدمة في السياسة المتوسطة الجديدة تعبر عن تحويل هذه السياسة من المستوى الثنائي الى المستوى المتعدد الاطراف وفي حين ان اسرائيل هي محور الشرق الاوسطية ،وان الاتحاد الاوربي هو محور "المتوسطية" التي لا تعد وجودها الفعلية هي اجراء تصبح (اسرائيل) والعرب ليكن الشرق اوسطية التي تشكل هذا التطبع هدفها الرئيس[٢٠].

وان عدم بلورة رؤية جماعية للامن والاستقرار في حوض البحر المتوسط سواء من الجماعة الاوربية اومن غيرها،كان يصتدم بعقبات من الممكن جداً تجاوزها ومن اهمها هي[٢١]:

١- عدم بلورة سياسية اوربية واضحة ازاء هذه المسالة وخاصة ان هناك دولا أوربية غير متوسطية لم تثر لديها الحماس في هذا التوجة فضلا عن العضوية الأطلسية المعقدة لاتخاذ سياسات متعارضة مع ما تراه (واشنطن).

٢- كثافة الوجود العسكري في حوض البحر المتوسط القوى من خارج الاقليم وخاصة الولايات المتحدة الامريكية واسطولها السادس،والهيكل العسكري الجوي والبحري لحلق الناتو اصبح من التقاط الحمراء التي لايجوز مناقشتها فضلا عن معارضة واشنطن لاي نوع من الاتفاقيات العسكرية والامنية وحتى الاقتصادية بين دول حوض البحر المتوسط التي من شأنها ان تاخذ،المصالح بنظر الاعتبار.

الفصل الثاني

انعكاسات السياسية الاقتصادية الاوربية في المنطقة العربية

اذ كانت الدول الاتحاد الاوربي اهدافها العلنية من انعقاد مؤتمر برشلونة ومن بينها البحث عن دول اوربا السياسي والاقتصادي وايجاد الحلول للمشاكل التي تواجهها من خلال تحقيق شراكة جديد ومحاربة الاتجاهات الاصولية والحد من الهجرة غير الشرعية عبر تفعيل عملية النمو الاقتصادية لبلدان المنطقة العربية فأن (اسرائيل) هي الدائمة من دخولها مشروع الشراكة الاورومتوسطية فقد توصلت الى ابرام اتفاقية الشراكة اقتصادية مع الاتحاد الاوربي في ٢-١١-١٩٩٥ وكانت اول معاهدة في جنوب حوض البحر المتوسط[٢٢].

---

[١٩] د.علي الحاج ،مصدر سبق ذاكرة،ص٢٣٣.

[٢٠] اسماعيل عبد الحي ،مؤتمر الدار البيضاء،معلومات دولية ،العدد٢١،كانون الاول ١٩٩٤،ص١٦ وكذالك .د.علي الجاح .مصدر سبق ذكرة ص٢٢٦-٢٢٧.

[٢١] د.ناظم عبد الواحد الجاسور،(تأثير الالعلاقات الامريكية)،مصدر سبق ذكرة ،ص١٧٣.

[٢٢] صحيفة الحياة ،اصدار٢١-١١- ١٩٩٥www.uaburceber.com

ويعد مؤتمر برشلونة الذي انطلاقه ل"البحر المتوسط الجديد"في تعين الرئيس الفرنسي السابق، وانتصاراً اوربا اتجاه الجنوب بعد الفشل الذي واجه الاتحاد الاوربي في البوسنة يمثلة اول اختراق (اسرائيلي) للمنطقة[٢٣].

وان السياسة الاقتصادية والاوربية في المنطقة العربية تتضمن بعض الحواجز التي لايمكن الحد منها الا بقيام البلدان العربية بوضع مشروع اقتصادي مشترك يركز على تنضيمات سياسية عربية تؤدي الى الدخول في شراكة اقتصادية عربية مع الدول الاتحاد الاوربي وغير من المؤسسات الاقتصادية الدولية، منظة قمة التجارة العالمية الدولية وذلك للحد من اثار او الحواجز السلبية من المشاريع الاقتصادية في المنطقة العربية واعطاء البلدان العربية هامشاً اكبر في النضام الاقتصادي الدولي[٢٤].

وان النظرة الاوربية نحو الوطن العربي مكنتها اعتبارات السياسية الدولية وكذالك التطورات الحساسة في المنطقة واهمية موقعها الاستراتيجي،وجاء اهتمام الفرنسين بغرب المتوسط الذي عرف تطوراً سياسياً مختلفاً عن شرقة الا ان لأسبانياوايطاليا مواقف مختلفة في رفض تجزئة المتوسط وان لارفضها نظرة واحدة وتأثير واحد[٢٥].

وبناء علية سوف نتناول في هذا الفصل انعكاسات السياسية الاقتصادية الاوربية في المنطقة العربية في مبحثين:

المبحث الاول. يتناول الاثار السبلية للسياسية الاقتصادية الاوربية في المنطقية العربية.

اما المبحث الثاني.يتناول العمل العربية لمواجهه اثار السياسية الاقتصادية الاوربية في المنطقة العربية.

المبحث الاول

الاثار السلبية للسياسة الاقتصادية الاوربية في المنطقة العربية تنطوي السياسة الاقتصادية الاوربية في المنطقة العربية على عدد من الاثار السلبية من اهمها:-

١. تأكل الهوامش التفضيلية التي تتمتع بها بلدان المنطقة العربية في اسواق دول الاتحاد الاوربي.
٢. المشاريع المشتركة المعموله اساساً بواسطة الاستثمارات او القروض الارضية.
٣. النظام الاقتصادي المقترح اقامته مع بلدان العربية[٢٦].

ومن اهم النتائج لهذة الاثار السلبية للسياسية الاقتصادية الاوربية في المنطقة العربية هي:

١. ان محاولة اقامة العلاقات بين البلدان العربية (واسرائيل) من خلال الشراكة الاقتصادية التي يطمح الاتحاد الاوربي الى تحقيقها بينة وبين المنطقة المتوسطة،وقد تؤدي الى تعريض الامة العربية لعدد من الاضطرابات والاخطار (الاسرائيلية) التوسعية،وتحت ذريعة مواجهة الارهاب من قبل السياسات الاوربية لن تتم الا تصفية بعض القوى القومية المعارضة للسياسات الغربية وإقامة نظم سياسية مولعة في التبعية الثقافية العربية –الاسلامية من خلال غزو ثقافي مدروس عبر قنوات مختلفة واضواء المنطقة بصيغ جديده،من بينها الشراكة والتعاون وترتيبات اقلمية امنية وتفرض كل مقومات الامن القومي العربي وإزالة مؤسسات العمل العربي او لحد منها اذ تصبح غير قادرة على تطوير هيكلتها لمواجهة التطورات الدولية والإقليمية[٢٧].

---

[٢٣] الموسوعة الحرة ،وكيبديا. www.wakapedea.com

[٢٤] مركز الناظور للدراسات والاخبار ،htt=//www.alhonkoul.com

[٢٥] محمد مصطفى كمال،فؤاد نهرو،صنع القرار في الاتحاد الاوربي والعلاقات العربية الاوربية،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية ،٢٠٠١،ص ٢٠٧.

[٢٦] مخاطرالشراكة الاوروموتوسطية www.alhoukoul.com/node/2006

[٢٧] د.علي الحاج. مصدر سبق ذاكرة ،ص٢٥.

٢. اعادة التكوين السياسي للمنطقة بحيث يتكرس لها مفهوم سياسي جديد يؤدي الى طمس وتغيب الهوية العربية والى تسيير بعض البلدان العربية في الفلك الاوربي وخاصة ان هذه البلدان تنظر الى الضفة الشمالية للمتوسط اكثر مما تسعى لتطوير علاقاتها العربية الافريقية[٢٨].

٣. ان اثار منطقة التجارة الحرة الممقترح انشاؤها في عام ٢٠١٠ من خلال مشروع الشراكة،لها انعكاسات على الصناعات التحويلية العربية القائمة وعلى قدرة العرب في المستقبل على اقامة صناعات متقدمه غير الموجودة في الوقت الراهن، وان اقامة منطقة تجارة حرة بين كتلة اوربية ضخمة وموحدة ومتقدمة جداً من حيث مستوى التنمية الاقتصادية والاجماعية من جه، واقطار عربية متوسطة صغيرة ومتفرقة واقل تقدماً بكثير من حيث مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهه اخرى قد تؤدي الى تكريس تخلف الاخيرة[٢٩].

٤. تقوم الشراكة على الالتقاء وعدم التكافىء فهي تتميز بين حرية تبادل السلع وحرية انتقال الاشخاص فتزيل الحواجز امام الاولى وتضعها امام الثانية خوفاً من المهاجرين وبهذا تتغافل المتوسطية عن مشكلات المنطقة وبشكل خاص الهجرة غير الشرعية،كما ان ازدياد الثقافي العربي في بلدان المنطقة سيؤدي الى تعاظم نفوذ الحضارة الغربية والى تفوق النشاط الاقتصادي المحلي الغرب ي فيها على حساب النشاط الاقتصادي المحلي هذا فضلاً عن ان الشراكة بين عمالقة اقتصادين وكيانات منعزلة[٣٠].

٥. تدين اغلب التيارات القومية العربية المشروع المتوسطي وتعده تجاوزاً لاطار جامعة الدول الدول العربية ويتعامل مع بعض البلدان العربية وخاصة المتوسطية منها وبالتالي فهو يقوم بتقسيمهاالى مجموعات على عكس الحوار الاوربي –العربي الذي كان يتعامل معها ككتلة سياسية واقتصادية وحضارية واحدة ،تعد تلك التيارات ان هذا المشروع ليس تكتلاً اقتصادياً بحتاً وانما يهدف الى ربط جزء من المنطقة العربية بدائرة حضارية اخرى تبعده عن دائرته الحضارية العربية الاسلامية الى جانب ذلك يؤدي الى اندماج دول المنطقة العربيةبالهوية المتوسطية في حين يركز الغرب على التاريخ والثقافة،والغرب يركز على الجغرافية والاستراتيجية[٣١].

وقد تمكنت دول الاتحاد الاوربي بالجهود السياسية من اقناع البلدان العربية المتوسطية أهمية هذا المشروع" الشراكة الاوربية –المتوسطية " وساهمت الصورة الايجابية التي حملها الرئيس الفرنسي جاك شيراك الى بلادة وزيارته الى البلدان العربية.

المبحث الثاني: العمل العربي لمواجهه اثار السياسة الاقتصادية الاوربية في المنطقة العربية

يمر العالم بمرحلة انتقالية كبرى على الصعيد العلاقات الدولية بعد سقوط نظام الثنائية القطبية وانتهاء الحرب الباردة وبروز ظاهرة "العولمة " فقد اصبحت العوامل الاقتصادية تؤدي دوراً مميزاً في النزاعات واصراعات الاقليمية والدولية واصبح النظام العالمي يتجه نحو ترسيخ المفاهيم الاقتصادية الحديثة بغية اقامة "نضام اقتصادي عالمي "يتفق مع مصالح الدول الكبرى الامر الذي دفع بدول العالم ان تتجه حتى التي لا تجمعها العادات والاصول نفسها والتي تختلف

---

[٢٨] جلال احمد امين،مشروع السوق الشرق اوسطية ومشروع النهضة العربية،مجلة المستقبل العربي،السنة ١٦، العدد ٧٨ ،كانون الاول ،١٩٩٣،ص ٤٢.

[٢٩] محمد الاطرش ومشروعات الاوسطي و المتوسطي والوطن العربي المستقبل العربي،لسنة١٩، العدد٢١٠، ١٦،اب،١٩٩٩،ص١٨.

[٣٠] مشروع السوق اوسطية ومشروع النهضة العربية **www.euromed.net**.

[٣١] نقلا عن غسان سلامة انكار اولية عن السوق الاوسطية ،ورقة قدمت الى التحديات الشرق اوسط "الجديد والوطن العربي –بحوث مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،ص٤٠.

انظمتها تالسياسية والاقتصادية بعضها عن بعض نحو التكامل بعضها مع بعض تحقيقاً لأهداف عدة اهمها حرية انتقال رؤؤس الاموال والعملة والمواد الخام[٣٢].

اما هذه التحديات فأن البلدان العربية مدعوه الى اقامة تكامل اقتصادي كونها تمتلك من معوقات وعوامل التكامل(اواصر القرابة الثقافة واللغة والجغرافية والاقتصاد والتاريخ) ما لم تملكه غيرها من الامم والشعوب،وهو يدعو قدرتها الاستراتيجية ويغزز امنها القومي[٣٣] ان بلدان المنطقة العربية المتوسطية وضمن اطار انظمتها الاقتصادية بما فيها انظمة التجارة الخارجية والعملات الاجنبي ،ترغب في استمرار التعاون مع الاتحاد الاوربي وتوسيعة ولكن اقامة منطقة التجارة الحرة التي يهدف "مشروع الشراكة الاوربية المتوسطية"الى تحقيقها لها سلبيات كثيرة قد تنعكس على الاوضاع لاقتصادية لبلدان المنطقة خاصة انها تؤثر في امكانية قيام اتحاد عربي مستند الى وحده اقتصادية عربية ،ذلك يجدر بالبلدان العربية على تحقييق مشروع عربي يهدف الى التكامل العربي وتنشيط السوق العربية المشتركة وذلك بالعمل على تدارك البلدان العربية ما فاتها من مجهودات لصياغة رؤية عربية واضحة تحاول على اساسها عند الاقتضاء توجية المسار بما يمكنها من كسب موقع الشريك الحقيقي جماعياً بفاعلية في الشراكة الاوربية اذ يضمن تكافو المصالح وتوازن المنافع[٣٤].

وان تفعيل العمل العربي لمواجهة الاثار السلبية الناتجة من السياسة الاقتصادية الاوربية في المنطقة العربية يكمن في خلال[٣٥]:

١. انشاء اتحاد عربي يساعد على الحد من تهميش الدور العربي الساعي في ممارسة أي دور اقليمي يجعل التعاون المتوسطي الذي تطرحه دول الاتحاد الاوربي من خلال سياستها الاقتصادية تعاوناً فاعلا لا يقتصر فية الجانب العربي على الدور الاقليمي القابل لكل ما يعرض عليهدون ان يكون له رأي في صوغ المشروع المتوسطي.
٢. وضع ستراتيجية عربية للتنمية الاقتصادية ضمن نظام اقتصادي يخدم المتطلبات العربية، يؤمن استقلالية النشاط الاقتصادي العربي ويحد من التبعية للخارج.
٣. تغليب العامل الاقتصادي للتكامل القومي على العوامل السياسية وتوظيف العامل السياسي لخدمة اغراض العامل الاقتصادي القومي حتى في حالات الخلافات السياسية بين البلدان العربية.
٤. نفعيل عمل المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والمالية العربية ومراجعة اسالبي عملها والقيام بعملية تأهيل شامله تتمكن من كسب المواقع التي تتبع لها فرصة التعاون كشريك متكافىء مع الجانب الاوربي وهذا يتطلب اجراء تعديلات جذرية على نظام جامعة الدول العربية ومنظماتها في ما يتعلق بسلطاتها واسلوب اتخاذ القرارات.

وان تحقيق مشروع قومي عربي يركز على الاهداف المذكورة يشكل اهم درع في وجه التحديات الدولية والمشاريع الاقتصادية التي ترسم للمنطقة العربية ويساعد البلدان العربية على الدخول في الشراكة الاقتصادية الاوربية من دون الخوف من الاثار السلبية التي تنتج منها،فعلى سبيل المثال من الصعب جداً في الزمن الراهن تحقيق اتحاد اقتصادي

---

[٣٢] علي الحاج، مصدر سبق ذكره،ص٢٥٤.

[٣٣] المصدر نفسه.

[٣٤] بشارة خضراوربا من اجل المتوسط من مؤتمر رشلونة الى قمة باريس(١٩٩٥-٢٠٠٨)،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت لبنان ،كانونى الثاني،٢٠١٠،ص٢٧.

[٣٥] علي الحاج، مصدر سبق ذكره،ص٢٥٤-٢٥٥.

او سياسي عربي جزئي او كلي من دون درجة عالية من الديمقراطية تؤمن للبلدان المنظمة الى الاتحاد وعبر ممثليها المشاركة في اتخاذ القرارات على مستوى السلطة الاتحادية كما انه يصعب تحقيق تنمية مستقله من دون وحدة جزئية او كلية تؤمن سوقا واسعا (كما هو الحال في دول الاتحاد الاوربي)[٣٦].

فالعمل على تحقيق المشروع القومي العربي ينطلق من انتشار الديمقراطية التي يشكل جوهرها احترام حقوق الانسان كافة بما فيها حقوق الاجتماعية والاقتصادية فهذه الحقةق تشكل قيماً بحد ذاتها ويجب ان ينظمها دستور ينطلق من قم انسانية ويؤمن التوازن بين حق الفرد وحقوق الاخرين أي حق المجتمع،فالممارسة الفعالة لهذه الحقةق تؤدي الى التعددية السياسية وانتشار الاحزاب وممارسة التنافس السلمي للوصول الى السلطة كما ان الديمقراطية تمثل انجح اسلوب التعبئة قوى الرأي العام وراء تحقيق المشروع القومي بطريقة سلمية[٣٧].

وفي سبيل تفعيل المشروع العربي على الصعيد الاقتصادية يجدر السير على طريق الاتحاد العربي والجزئي او الكلي وذلك لتطوير مستوى التبادل الاقتصادي بين البلدان العربية وتفعيل تنفيذ مشروع اقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي اقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي بتاريخ ١٧-٢-١٩٩٧ التي تهدف الى تنمية التبادل التجاري بين البلدان العربية والى ازاله الرسوم الكمركية والضرائب كافة ذات المنشأ العربي التي يتم تبادلها في اطار المنطقة بصورة تدريجية وبنسبة ١٠%سنوياً[٣٨].

الخاتمة

شكلت السياسة الاقتصادية لدول الاتحاد الاوربي قي المنطقة العربية نقطة تحول جديدة في السياسات الاوربية كونها اضهرت اتفاقاً شاملاًحول اهمية اعتماد سياسة اقتصادية موحدة لدول الاتحاد الاوربي مع بلدان جنوب شرق حوض البحر المتوسط فعلى الرغم من الصعوبات التي واجهتها الشراكة الاوروميتوسطية منذ انطلاقها على الصعيد الفصل بين الجانب السياسي "لمعطل بين العرب واسرائيل "او على الاصعدة الاخرى (الاقتصادية والامنية والثقافية، والانسانية) الاانها مكنت دول الاتحاد الاوربي من استعادة دورها السياسي والاقتصادي على الصعيد الاقليمي والدوالي ، اذ استطاعت الدبلوماسية الاوربية من وراء سياستها الاقتصادية الموحدة لمواجهه التحديات الاقليمية التي تعرضت لها المنطقة المتوسطية واستطاعت الى حد ما الحد من الانعكاسات السلبية الناتجة منها وقد شكلت هذه الشراكة عاملا اساسيا في تقريب المسافات بين الشعوب المتوسطية.

---

[٣٦] علي الحاج، مصدر سبق ذكره،ص٢٥٤-٢٥٥

[٣٧] المصدر نفسه.

[٣٨] جامعة الدول العربية ،الامانية العامة،التقرير الاقتصادي العربي الموحد،١٩٩٩،القاهرة :الامانة العامة ،١٩٩،ص١٧١.